



جامعة بونعامة الجليلي خميس مليانة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية  
السنة الجامعية: 2023/2022

أستاذ المقياس: موساوي عبد الرحمان

المقياس: التنظيم الدولي المعاصر

المحاضرة الثالثة:

### التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات النظرية التقليدية

1- الواقعية الكلاسيكية Realism تستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهرية من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز، فترتكز على مفهومي الصراع والقوة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسة الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى مكيافيللي أن السياسة هي صراع مصالح من أجل ضمان البقاء وهذه المصالح غالباً متناقضة وليست منسجمة. وهذا ما يتوافق إلى حد كبير مع فلسفة هوبز، حيث يرى أن الإنسان يسعى دائماً إلى امتلاك المزيد من القوة (وهو نفس المعنى بالنسبة للدولة). فالدولة وفق هذا المنظور تسعى في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعاً، فالقوة العسكرية في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، فهي أساس تحقيق الأمن من خلال التفوق والهيمنة، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي، وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلاق العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي. ومنه فإن الواقعية الكلاسيكية تسلم بفكرة الفوضى في العلاقات الدولية ولا تتوقع حصول التنظيم الدولي في ظل اختلاف المصالح، وسعي الدول لتحقيق هذه المصالح.

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعياً، فيرون أن الهيئات الدولية القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على إخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتباراً إلى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فإن استمرار سياسة القوة وغياب الأمن والتنظيم يخيم على السياسة الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي- الأخلاقي. فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجري سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلاً. وأهم من وضع أسس الواقعية السياسية هانس مورغنثاو Morgenthau Hans، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم- الصراع من أجل السلطان والسلام"، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازاً على القوة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي. فالقوة هي جوهر السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، ولفهم أي صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المحدد، فهو يرتبط حركياً بالقوانين الموضوعية

المحرّكة للأفراد والمجتمع سياسيا، والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، وهو لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية. في حين يضيف الفرنسي ريمون آرون Aron Raymond على الواقعية السياسية مفهومًا تطبعه السوسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، فهو يفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن النظام الداخلي يتميز بالتكامل والانضباط نظرا لاحتكار السلطة لوسائل العنف والاكراه، في حين يبقى النظام الدولي فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة أو دولة عالمية، في ظل وجود تعدد لمراكز القوة. ويذهب ستانلي هوفمان Hoffman Stanly أيضا في نفس الاتجاه، حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية المشابهة لسلطة مؤسسات الدولة في النظام الدولي، فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشمل على وحدات متميزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهي تحول اللجوء الى العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي. ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية للواقعية في النقاط التالية:

- الدولة مستوى ووحدة تحليل مركزية كونها الفاعل الوحيد في النظام الدولي.
- الاعتقاد بانسجام وتماسك الدولة داخليا، وعدم تأثير ذلك ايجابا أو سلبا على السياسة الخارجية للدولة.
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والسياسة الدولية، فلا يمكن أخلقة أخلقة العلاقات بين الدول.
- العلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم نتيجة التناقض الدائم في المصالح.
- الدولة لا تفضل اطلاقا المواقف الأخلاقية على حساب المصالح الوطنية.
- فوضوية النظام الدولي نتاج غياب سلطة مركزية فوق الدولة تمتلك وتحتكر القوة.

1- التنظيم الدولي في الواقعية الجديدة/ البنيوية Realism-Neo ظهر هذا التيار مع نهاية السبعينات، ويرتكز على أهمية بنية النظام الدولي كأثر فاعل في سلوكيات الدول، فينظرون الى هيكل النظام الدولي الفوضوي كسبب رئيسي للحرب واللا-أمن، ولا يرجعون الى طبيعة الانسان الغريزية كما يرى الكلاسيكيون، حيث يرى كينيث ولتز Waltz Kenneth (وهو أهم منظري هذا التيار (أن الأمن والنظام داخليا بالنسبة للمواطنين هو من مهمة الدولة، فهناك سلطة تحفظها داخليا، غير أن هذه السلطة غائبة خارجيا في النظام الدولي، وهو ما يجعل من الأمن والنظام غائبين ولن يتحقق الا بالعون الذاتي SelfHelp، وهو ما يعني سعي الدول لتحقيق أمنها فيحدث التنافس الذي سيزيد من حالات انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى، فينشأ عن ذلك وضع سياسي دولي معقد يطلق عليه " المعضلة الأمنية." والتي يعتبرها أنصار هذا التيار حالة مرضية مزمنة في السياسة الدولية، وفي هذه الحالة فان نظام توازن القوى الذي يعطيه الكلاسيكيون كحل لهذه المعضلة يصبح غير مجديا لإنهائها، وفي هذا الإطار يرى ولتز أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقلل من حدة الخلاف والصراع الدولي، ف دائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. وبالتالي فهي تخلق تنظيم وتعاون نسبي وليس تنظيم دولي بأتم معنى الكلمة. ما بعض الواقعيين الجدد (البراليين) فقد استمدوا بعض الحلول من قواعد اقتصاد السوق والتجارة الدولية، فهذا الوضع الدولي شبيه بالوضع الاقتصادي الذي تلجأ فيه بعض الدول والمنظومات الإقليمية الاقتصادية الى فرض قواعد حماية على

منتجاتها لمواجهة المنافسة الخارجية في اطار قواعد اقتصاد السوق الحرة، وهنا يعتبر انشاء منظمة التجارة الحرة GAAT كهيئة فوقية مهم جدا لإنهاء التجاوزات تفاديا لانهايار نظام التجارة الدولية.

### 3-مسألة التنظيم الدولي في النظرية اللبرالية:

-اللبرالية (المثالية) : Liberalism الجذور الفكرية للاتجاه اللبرالي تعود الى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالتحديد لأفكار الفلاسفة المثاليين لكل من ايمانويل كانط Kant Immanuel وجرمي بينثام Bentham Jeremy، وتقوم على أسس عقائدية ميتافيزيقية وأخلاقية، وذلك بقياس وتشبيه العلاقات الدولية بالعلاقات الانسانية القائمة على الضمير والأخلاق، مع توافق المصلحة العليا للفرد مع المصلحة العليا للدولة، حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، فدعا كانط الى فكرة السلام الديمقراطي وقيام نظم ديمقراطية تنجح الى السلم، فالحروب لا تقوم بين الدول الديمقراطية (الشعوب الحرة)، خاصة عند تأسيس دستور جمهوري يعطي المواطنين حق اعلان قرار الحرب. في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هيكل مؤسسية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح وليام بن Penn William مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين. حيث اتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها. وتعضدت أفكار الفلاسفة المثاليين بأفكار الرئيس الأمريكي ولسون مع بداية القرن العشرين، عندما نشر المبادئ الأربعة عشر التي كانت تهدف الى اقامة نظام دولي عادل يقوم على التنظيم ويسوده الأمن والسلام والاستقرار. وكذا افكار إمريك كروتشييه Cruce Emeric المتعلقة بدعم التجارة من أجل الوصول الى ترابط المصالح لتفادي لجوء الدول الى العنف . وساد التيار اللبرالي في الفترة بين الحربين العالميتين، حيث قامت اللبرالية على رفض الأفكار السائدة والواقع الدولي، فرفضت الأفكار والسياسات الدولية القائمة على السباق نحو التسلح، وتوازن القوى والتحالفات السرية واستخدام القوة وتقسيم العالم وغيرها، ودعت مقابل ذلك الى ضرورة تناسق المصالح والتزام الدول بالحقوق والواجبات الدولية، ودعم أسس الثقة بين الدول من خلال الراي العام ودعم التعاون الاقتصادي ، وخضوع الأفراد الى القوانين المنظمة للمجتمع ومنه الدول، ودعم قيام النظم الجمهورية اللبرالية وقيام تحالف الشعوب الحرة والنظم الكنفدرالية. وتطورت اللبرالية مع أفكار كل من سيوم براون Brown Seyom، وبروس روسيت Russet Bruce ومايكل دويل Doyle Michael، حيث يؤكد الأخيران على أن التحليل الأمني يجب أن يستند الى المتغير الديمقراطي، لأن توسيع وانتشار النظم الديمقراطية والفكر الديمقراطي وترسيخه، سيساهم في تكريس أطر السلام والأمن والتعاون الدائم ومنه بناء تنظيم دولي، ف مايكل دويل يعتمد في تحليله على ثلاث مبادئ أساسية: التمثيل الجمهوري الديمقراطي، الالتزام بحقوق الانسان، دعم الترابط العابر للحدود الوطنية. في حين يفسر بروس روسيت السلوكيات الأمنية للدول على أساس أن صانع القرار لا ينتهج العنف، وذلك انطلاقا من اعتقاده بأن صانع القرار في الدول الأخرى له نفس النهج نتيجة التوافق المسبق في القيم، وهو ما يعرف بـ "النموذج الثقافي المعياري"، كما أنه يصعب على صانع القرار اتخاذ قرار عنيف من جهة ثانية لأنه يتطلب موافقة الشعوب، وهو ما يطلق عليه "النموذج الهيكلي المؤسسي"، ومنه تصبح مسألة الأمن مشتركة بين الدولة والمجتمع (علاقة الدولة بالمجتمع).

● المجتمع ----- نشر الفكر الديمقراطي ----- النموذج الثقافي المعياري.

● الدولة ----- بناء النظام الديمقراطي ----- النموذج الهيكلي المؤسسي .

اعتمد الليبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين لتحقيق التنظيم الدولي، تتمثل الأولى في دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة لبرالية اقتصادية، أما الثانية فتتمثل في زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية أو ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول تساهم في تجسيد التنظيم الدولي.

4-التنظيم الدولي في الليبرالية الجديدة (المؤسسية) Liberalism-Neo تطورت في سبعينات القرن العشرين مع اسهامات كل من روبرت كيوهان Keohane Robert، وجوزيف ناي Nye Joseph، وذلك انطلاقاً من تطور نظرية الاعتماد المتبادل وترابط اقتصاديات الدول، فيركزون على دور المؤسسات العبر قومية) مثل منظمة التجارة العالمية (في نشر القيم المشتركة، ومنه التأثير على سلوك الدول، فروبرت كيوهان يرى بأن المؤسسات المشتركة تلعب دوراً مهماً في توفير الاتصال المستمر وتبادل المعلومات بين الوحدات السياسية، مما يؤدي الى دعم الثقة وتنسيق السياسات والمعاملة بالمثل، وكذا تقاسم القيم والمعايير لدعم الاندماج والترابط، والتي ستؤدي في النهاية الى وضع حواجز للصراع والخلاف، وهو ما يعبر عنه بـ "الاعتماد المتبادل المركب" وهي أقرب الى فكرة كارل دوتش في دور العملية الاتصالية والتواصل بين الأفراد والمؤسسات في دعم عملية الاندماج والتكامل. أما أرنست هاس Haas Ernest فقد ركز على دور التعاون المجتمعي والسياسي وتجاوز المستوى التكنوقراطي في عملية الاندماج والتكامل، ويستند في ذلك الى تجربة الاتحاد الأوروبي التي نجحت في التحول من خلال عملية التجربة والتعلم من التعاون في مجال الفحم والصلب، الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي الأخير الى الاتحاد الأوروبي. ويعتقد أنصار الليبرالية الجديدة (المؤسسية) أن قوة المؤسسات الدولية لا تبرز في إجبار الدول للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتوقع فوق الدول، ولكن لأنها تعمل تدريجياً على تعزيز أطر التعاون والتنافس السلمي بينها، وتدعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتتمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعلياً العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجّم السلوكيات النزاعية. إن أنصار الليبرالية الجديدة (المؤسسية) يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية، فقد قاموا بدراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتباراً الى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن تدخل الدولة وقيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُر، ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدة التنافس، غير أن وجود المؤسسات والأنظمة الإقليمية والدولية كقيل بجل هذه المشاكل وتعويض غياب هذه السلطة.

